

ما بين الثورة والثقافة والعولمة من اتصال وانفصال وتغيير اجتماعي و ديمغرافي

أ. أحمد البلالي الجامعة تونس - البلد تونس

ملخص:

تمثل الثورة والثقافة والعولمة والتغيير الاجتماعي والديمغرافي موضوعات متداخلة بشكل حميم، وأكد أقول بشكل عضوي، ولكن بطريقة غاية في التعقيد. لذلك تداخلت الثورة بالثقافة في عصر العولمة نتيجة لعديد الأسباب أهمها تعلق سكان المجتمع التونسي بالمفاهيم الثورية، فكان مفهوم الثورة حاضرا في ذهنيته (المجتمع) باعتبارها ثقافة غزت المجتمعات العربية رغم أن الحقيقة الأساسية للسيطرة الأوروبية والغربية على العالم غير الغربي حقيقة قائمة محتمة حتى بدأ النقاش الثقافي والأكثر تعقد وتشابكا بل كما أود أن أضيف الأكثر تناقضا يحدث بتواتر أعظم، لذلك كانت المجتمعات تطور فكرها النضالي ضد الامبريالية من خلال المقاومة والعنف، فالثورة والثقافة شيئا متلازمان باعتبار أنهما يكملان الآخر. أما مفهوم العولمة فقد ارتبط بمفهوم الثورة من خلال التعلق بالقوانين الغربية واعتبارها المثل الأعلى للنجاح الديمقراطي في الشعوب النامية غير أن العولمة عززت خليطا من الثقافات الثورية بصفة غير مباشرة رغم أن أسوأ هباتها وأكثرها ابتساما بالمفارقة الضدية وهو ما أدى إلى التغيير الاجتماعي وما يعنيه من تحول وتعديل في العلاقات الاجتماعية وفي البناء الاجتماعي بدون تحديد اتجاه التحول.

الكلمات المفتاحية: الثورة ، الثقافة ، العولمة .

Between Revolution, culture and modernization there was a Union, separation and social, demography change.

Abstract:

The revolution, the culture, the modernization and the social as well as the demography issues, represent very related and staggered topics which are first and foremost intricate.

That's why the revolution and the culture were combined together in the end of modernization due to several reasons, the most important ones is that the Tunisian citizens are deeply related with the revolutionary concepts. As a matter of fact the concept of revolution was omnipresent in the winds of all citizens as this concept invaded all the Arabic Societies through the main truth was that the domination of western countries over the Eastern ones was really serious. As such the cultural debate was launched but it was too intricate and contradicting. So, the societies started to develop her revolutionary way of thinking against imperialism by struggling and fighting.

Indeed the revolution and the culture are linked as they determine and complement each other, Nevertheless, the modernization succeeded to build a melting pot of revolutionary cultures without changing our way of development.

مقدمة:

الثورة والثقافة والعولمة والتغيير الديمغرافي موضوعات متداخلة بشكل حميم، وأكاد أقول بشكل عضوي، ولكن بطريقة غاية في التعقيد. لا أحسب أنني أستطيع في هذه العجالة إلا أن أتطرق إلى بعض جوانبها من زاوية علم الاجتماع الذي يهتم بالديناميات الثقافية الاجتماعية، وكذلك بهوموم الناس الحياتية، ويقف ضد مشاريع استعمار الدولة والسوق لمجالهم الحيوي المعيش، كونها تهددان وجود المجتمع أساسا . وهذا موضوع يطول شرحه في السياق الحالي.

إن تداخل الثورة والثقافة في عصر العولمة نتيجة لعدد الأسباب أهمها تعلق سكان المجتمع التونسي بالمفاهيم الثورية من خلال تعدد التراث الاحتجاجي التونسي حيث تميّز بطابعه الثوري، وبمخزونه الثقافي المتنوع كما أبرزه الباحث محمد الهادي الشريف باعتبار أن "الفترة الممتدة من أواخر القرن السادس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر حصلت في تونس المقاطعة العثمانية رسمياً عديدا من التغييرات السياسية السلمية منها والدائمة وهي التي أطلق عليها اسم " ثورة تونس "(1) من خلال توصل الذابيات إلى الحكم بعد ثورة 1591 إضافة إلى تعدد الثورات مثل " ثورة مراد الثالث على عمه رمضان في فيفري - مارس من سنة 1699(2) .

كما تميّزت البلاد التونسية منذ بداية القرن التاسع عشر بالتحركات الاجتماعية وبالانتفاضات الشعبية مثل انتفاضة علي بن غدام سنة 1864 وانتفاضة الفلاحين سنة 1906 وانتفاضة المرازيق والهامة 1943 وصولا إلى انتفاضة الخبز سنة 1984. ولعل ما يميّز هذه التحركات كلّها هو طابعها الاجتماعي، فالجماهير انتفضت من أجل تردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتدهور القدرة الشرائية، وكانت هذه الصفة ملازمة لكلّ التحركات والانتفاضات خلال الفترة الماضية .

وهذه الانتفاضات كانت نابعة من الظّهر التونسيّ فهي منطقة كثيرة التوتّر والثّورة، فعلاقة الجماهير بالسلطة المركزية هي علاقة صدام وصراع في أغلب الأحيان فهذه المنطقة مثّلت مناخا وبيئة تتصارع فيها البنى التحتية بالبنى الفوقية، فالطبقة الكادحة من الشعب الفقير دائما في حالة ثورة وصراع مع الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج أو السلطة بما تمثّله من نتاج لهذه البنى الفوقية .

ولذلك كان مفهوم الثورة حاضرا في ذهنية المجتمع التونسي باعتباره ثقافة غزت المجتمعات العربية من خلال افتراض أن إسقاط سيادة البرجوازية لا يمكن أن يتم إلا من جانب البروليتاريا، بينما امتلأ القرن العشرين بالأمثلة التي صفت بها البرجوازية باعتبارها طبقة اجتماعية اقتصادية تملك وسائل الإنتاج ... فأغلب الدول التي حملت اسم اشتراكية تم إسقاط البرجوازية وتصفيتها من خلال أجهزة الدولة(3)، باعتبار أن الحقيقة الأساسية للسيطرة الأوروبية والغربية على العالم غير الغربي حقيقة قائمة محتمة حتى بدأ النقاش الثقافي والأكثر تعقد وتشابكا بل كما أود أن أضيف الأكثر تناقضا يحدث بتواتر أعظم، ولم يؤد ذلك مباشرة إلى خلخلة الشعور بالديمومة السيدة والحضور القابل للزوال لذلك كانت المجتمعات تطور فكرها النضالي ضد الامبريالية من خلال المقاومة والعنف، فالثورة والثقافة شيئين متلازمين باعتبار أنهما يكملان الآخر، فكي تثور على حاكم دكتاتور يجب أن ترسخ في الذهنية ثقافة المقاومة فجرائم العنف، جرائم القمع والاضطهاد ، جرائم الضمير .يقول فانون في المعذبون في الأرض (1961) اليوم يواجه العالم الثالث أوروبا بأمثل كتلة هائلة ينبغي أن يكون هدفها محاولة حلّ المشكلات التي لم تستطع أوروبا أن تجد الأجوبة عنها(4) ، وقد ارتبطت العولمة بمفهوم الثورة من خلال التعلق بالقوانين الغربية واعتبارها المثل الأعلى للنجاح الديمقراطية في الشعوب النامية فإذا تضطر الدول الحديثة الاستقلال التخلي

عن معتقداتها التقليدية، فإنها تدرك نسبية جميع المجتمعات، وأنظمة الاعتقاد، والممارسات الثقافية. كما تدرك وتقرّ الإمكانات القائمة طبعياً فيها جميعاً، وتولد تجربة تحقيق الاستقلال التفاضل بزوغ وتفتي شعور بالأمل والقوة... وانتشار الافتراض المسبق بأن التخطيط والتنظيم، واستخدام المعرفة العلمية ستؤدي كلها إلى حل المشكلات الاجتماعية(5)، غير أن العولمة عزّزت خليط من الثقافات الثورية بصفة غير مباشرة رغم أن أسوأ هباتها وأكثرها ابتساماً بالمفارقة الضدية هي إنما حملت الناس على الاعتقاد بأنهم بيض، أو سود، أو غربيون، أو شرقيون لأن أكثر صعوبة أن تفكر بمحسوبة وتعاطف، طباقياً، بالآخرين من أن تفكر بأنفسنا، ألا نكرر باستمرار أن ثقافتنا أو بلادنا هي الأولى.

كما أن الثقافة ارتبطت بالبعد الثوري واستندت بالعولمة، ولذلك مازالت خصوصية سوسيولوجية الثقافة تتضح أكثر فأكثر ويمكن تحديد خطوطها العامة ابتداء من الآن بالرجوع إلى الأعمال النظرية والتطبيقية التي يمكن إلحاقها بهذا الميدان. لكن لا بد من الإشارة إلى أن عملية الإلحاق هذه تحتاج إلى معايير معينة نعتمدها رغم إنها تقضي إلى تهميش بعض التيارات أو الأعمال التي تنسب نفسها أو ينسبها البعض إلى سوسيولوجية الثقافة. ولذلك تعبر على أنها تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري ومعطيات البنية الاجتماعية وتحديد وظائف هذا الإنتاج في المجتمعات ذات التركيب التنضيدي أو الطبقي(6)، إذ أن من وجهة نظر سوسيولوجية نمطية (بما في ذلك أنماط الثقافة الجماهيرية) يفرض تصنيفها وتحليلها إلى إبراز التمايز الاجتماعي الذي تعبر عنه بالضرورة. معنى هذا أن سوسيولوجية الثقافة هي في نهاية الأمر سوسيولوجية تباين الثقافة وعدم مساواة في المجال الثقافي، من خلال العولمة التي ساهمت في ظهور ثقافة تعبر عن الطبقة مثل ثقافة النخبة التي تبرز خاصة فيما ذهب إليه غرامشي عندما كتب أنه يحق لنا القول أن جميع البشر متفقون مع الاستدراك بأن جميع البشر لا يمارسون وظيفة المتفقين في المجتمع... وإذا كنا نستطيع التحدث عن متفقين فالحديث عن غير متفقين لا معنى له(7).

كما تعتبر الثقافة والعولمة والثورة من أهم المجالات التي تعبر عن الاتصال وانفصال في نفس الوقت وذلك من خلال تعدد المجالات للإبداع الفني في الثقافة لمساهمتها في تطوير طاقات الطفل والشباب وتنمية طاقته المعرفية وصل مواهبه والاعتناء به إلا أننا في ثقافتنا المعاصرة وخاصة في القرن الواحد والعشرين أصبحنا نطرح السؤال لماذا لا نبذل؟ ما سبب تراجع الإبداع؟ فهل هو كما تقول الباحثة أم الزين المسكين " الفن يخرج عن طوره " من خلال سيطرة الرأسمالية

و التوق إلى عدم الاعتناء بالثقافة كما قال سعيد توفيق في هذا المجال في كتاب له بعنوان "أزمة الإبداع في ثقافتنا المعاصرة"، لذلك أصبحت (الثقافة) تشكو من ظاهرة غياب الإبداع رغم توفير إطارات شبابية في دور الشباب لكن في المجتمعات العربية في زمن العولمة هناك صراع بين التراث والمعاصر وذلك من خلال رفض عديد الفئات الإبداع بحجة التأويل الخاطئ للتراث، فإنني أرى في الوقت نفسه أن " تأويل التراث " يرتبط بعلاقة وثيقة بمفهوم الإبداع، فالتراث يكون دائماً مرتبطاً بالماضي حتى حينما نحاول بعثه ليحيا في الحاضر بهدف الإبقاء على هويتنا ولكن هويتنا تكمن أيضاً فيما نبذعه، والإبداع بطبيعته يظل دائماً مرتبطاً بالجديد الذي نتجاوز فيه الماضي، وهذا مناط بالإشكالية في وضع التاريخ الزاهن للامة العربية الإسلامية، فالإبداع لا يمكن أن يتحقق إذا ظل الماضي حاضراً فينا حضوراً راسخاً قوياً بكل لحظاته السكونية(8) أي أن هناك دعوة إلى أخذ الإيجابيات من الماضي وإلى التطوير والاعتناء بالإبداع خاصة مع أزمة الإنسان في المجتمع المعاصر الذي يعيش ملاماً وضغطاً في الحياة اليومية، لذلك فلثقافة أهميّة من حيث الاعتناء بالمواهب والمساهمة في الإبداع والإحاطة بالشباب ولكن

ما يلاحظه الباحثون أنّ هناك حالات تدهور في الإبداع الفنّي سواء في الموسيقى أو السّينما أو الرّسم وإذا أضفنا إلى ذلك حالة التّدور التي وصلت إليها بعض مجالات الفنّ في واقعنا وخاصّة مجال الموسيقى والغناء أدركنا حجم الكارثة هنا، فرضية غياب الإبداع في واقعنا إذن لا تحتاج منّا إلى برهان، وربّما كان ما تحتاج أن نضيفه أو نوضحه هنا هو افتراضنا أنّ غياب الإبداع يشكّل جوهر أزممتنا الحضارية(9).

فكانت العولمة والثّقافة والثّورة مفاهيم تتسم بأعلى مراتب العمومية، وبهذا أعني أنّ العولمة تشير إلى تلك الشبكة المتطورة بسرعة والمتزايدة الكثافة دوماً من الترابطات والعلاقات المتبادلة التي تميّز الحياة الاجتماعيّة الحديثة "لأنّ الالتقاء بفوضى وخصوصيّة الممارسة الثقافيّة الفعلية يمثّل طبيعة الحال خطورة على النظريات مثل فرضية المجانسة التي تأسّست على مبعّد من التجريد الواسع(10)، وهو ما يدل على العلاقة الوثيقة بين العولمة والثّقافة، فأصبحنا نتحدّث عن ثقافات عالميّة ومبادئ ثورات عالميّة مثل الحرّية والمساواة التي دعت إليها الثّورة الفرنسيّة سنة 1789، وتعددت الأفكار المرتبطة بالعالمية وبالتالي فهي تدلّ ضمناً على ثمة أحديّة معيّنة، وهو إحساس بأنّ العالم يصبح، لأول مرّة في التاريخ مكاناً وزماناً اجتماعياً وثقافياً واحداً، في حين كان من الممكن في الماضي فهم العمليات والممارسات الاجتماعيّة والثقافيّة كمجموعة من الظواهر المحليّة، المستقلّة نسبياً، تحوّل العولمة العالم إلى مكان واحداً(11).

لذلك امتزج مفهوم العولمة بالثّورة والثّقافة من خلال الاتّصال من ناحية، ففي هذا المجال نجد أنّ الثّورة التونسيّة التي دعت إلى المساواة ومساعدة المناطق المحرومة إلاّ أنّه بعد الثّورة نجد دعوة ملحّة من قبل الحكومات المتعاقبة إلى تطبيق النظام الليبرالي وإلى سياسة القروض وتعلّق بالعولمة من خلال الحفاظ على خصوصيّة القطاع العام و لقد تشكلت وبسرعة لوبيات إعلاميّة جديدة على خلفيّة أيديولوجيّة وسياسيّة في مشهد إعلامي مغاير قوامه المحاول التاليّة: -المحور اليساري الليبرالي ويتكون من القوى اليساريّة التي تنازلت عن الأيديولوجيا البروليتاريّة ودكتاتوريتها وعن الاشتراكيّة العلميّة وقوانينها الحتميّة وعن مقولة الصراع الطبقي المحرك الرئيسي للتاريخ وتحالفت مع الليبراليين والرأسماليّة والدستوريين والبورقوبيين والفرنكفونيين وقد أطلقوا على أنفسهم جميعاً الحداثيين(12)، كما نمّت في هذا الشّأن تقنيّة الاتّصالات وصناعة الثّقافة، أو ما يسمّى بالبنية التحتيّة للإعلام الشامل هو ما جعل الأفراد يفتربون من ثقافات وتقاليد متنوّعة ومختلفة في مصادرها، قد يعود أكثرنا أو جزء منا إلى البحث عن الهويّة والتأكيد عليها خوفاً من الضياع من دون أن يعني التأكيد على التمايز الثقافي، وتتميز ردود الفعل العربيّة أمام التّحديات التي يفرضها ما يسمّى بالعولمة، بالارتباك والتخبط بسبب عدم قدرتها على التكيف السريع لهياكل اقتصاديتها وهياكل حاجتها الوظيفيّة، كي تستجيب لهذا التحول السريع في العالم(13)، لكن الثّورة التونسيّة سمحت بظهور ثقافات مناهضة للعولمة تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجهات والحد من التّقويت في القطاع العام، ففتحت ثورة 14 جانفي 2014 الباب على إصلاحات سياسيّة تمثلت في الإيمان بمبدأ الحرّية والديمقراطيّة والمجتمع المدني...ولا يجب الوقوف على الأطلال بل ترميم البيت من جديد وإحداث البديل والاقتداء بالنخبة النيرة(14) كما أنّ هذا لا يخفي علينا العلاقة الانفصاليّة بين الثّورة والثّقافة والعولمة، فرغم أنّ العولمة تسعى إلى ترسيخ ثقافة الرأسماليّة إلاّ أنّ الثّورة والثّقافة يقفان جنباً ضدّها(العولمة) من خلال الإبداع الفنّي في الثّقافة وتعدد الاحتجاجات المناهضة للإمبرياليّة فبعد الثّورة الشباب التونسي يعيش صراع مع العولمة من خلال تعدد الإعتصامات في شهر أفريل 2012 قالت وزارة الدّاخلية أنّها سجّلت أكثر من 17000 حركة احتجاج، ليس فقط في الولايات وسط الجمهوريّة، بل كذلك في الحوض المنجمي بالجنوب فسياسة التّشغيل بشركة الفسفاط قفصة ولدت احتجاجات كبرى في جانفي 2012(15)، كما يعتبر الإبداع شرط استمراريّة الثّورة "ولا نعني هنا بالإبداع مجرد خلق أشكال فنيّة في إطار

مخصص ومحدود، بل نأخذ الإبداع في المعنى الإنشائي الواسع فيكون إبداعا وتجديدا للذات وللعلاقة مع الآخر ومع التراث برمته(16).

ولذلك تعتبر الثورة والعولمة والثقافة من المفاهيم المتداخلة في بعضها البعض، تبرز تارة الاتصال بمفهوم العولمة لما تحمله من ثقافة ثورية تعبر عن السيطرة والريخ وتغيير الاعتقادات لغاية انتشار النظام الرأسمالي وتارة أخرى تبين الانفصال من خلال ظهور إيديولوجيات وأفكار مناهضة لها (العولمة) التي تتمثل خاصة في سياسة الاعتصامات بعد الثورة والدعوة إلى المساواة والاعتناء بالمناطق المحرومة. ولكن ماذا عن التغيير الاجتماعي بعد الثورة؟

2- التغيير الاجتماعي لفئة الشباب بعد الثورة

ورد مصطلح التغيير الاجتماعي في العلوم الاجتماعية على أنه "صفة أساسية من صفات المجتمع ، ولا يخضع هذا التغيير لإرادة معينة، بل أنه نتيجة لتيارات وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في بعض، فما دام الإنسان كائنا اجتماعيا، فإن التغيير الاجتماعي معناه التغيير الإنساني وكل تغير في المجتمع ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة(17).

فالتغيير الاجتماعي إذن هو تغيير في البناء الاجتماعي (متضمنا التغييرات في حجم المجتمع) وفي النظم الاجتماعية، والعلاقات بين النظم التي تدفع بالفاعلين إلى التعديل في أساليب حياتهم الأسرية والاقتصادية والسياسية واتخاذ مواقف جديدة تعكس عوامل وأساليب جديدة في الأفكار والقيم الاجتماعية ومن هنا يمكن أن نبيّن أنّ التغيير الاجتماعي يحدث على عدّة مستويات:

مستوى فردي يتمثل في الطريقة والأسلوب الذي ينتشر به تجديد معين متمثلا في فكرة جديدة، أو ممارسة جديدة. مستوى التغيير في الاتجاهات والآراء والأفعال.

المستوى المجتمعي وهو تحول المجتمع من الحالة التقليدية إلى الحالة العصرية. ولذلك يمكن القول أنّ مفهوم التغيير الاجتماعي يشير إلى الاختلافات والتغيرات التي تحدث عبر الزمن لمجتمع ما، وتشمل هذه التغييرات في القيم والعادات والقوانين والتنظيمات الخاصة بالنظام الاجتماعي الموجودة في المجتمع ، كما يشمل التغيير الاجتماعي التحول في التركيب السكاني للمجتمع أو بنائه الطبقي، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية .

بمعنى آخر يؤثر التغيير الاجتماعي المفاجئ مثل الثورة على البيئة الطبيعية والاجتماعية ، كما توجد عوامل أخرى تساهم في التغيير الاجتماعي مثل:

التجديد الثقافي ويأخذ أشكالا متعددة مثل الاكتشاف والاختراع.

الأيدولوجيا وهي حركات فكرية تهدف إلى التغيير في العلاقات الاجتماعية، والقيم الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية من خلال التدخل بشكل مباشر في هذه النظم

التكنولوجيا إحدى الأسباب المباشرة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمع الذي مطالب بمواكبتها لأن غير ذلك قد ينتج عنه عدم مسايرة النظم الاجتماعية مع تطورات المجتمع الحديثة، مما يؤدي إلى عجز النظم الاجتماعية عن استيعاب التغيرات الجديدة.

الهجرة سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية تعمل على تحويل الأفراد من مكان لآخر وهم يحملون معهم قيمهم وعاداتهم وكذلك ظروفهم الصعبة التي تضطربهم إلى عدم التوافق فتتسبب المشكلات الاجتماعية بسبب عدم توفرهم مع المجتمع الجديد نتيجة لهجرتهم.

التفكك الاجتماعي والذي يترجم ضعف في أدوار ومراكز بناية داخل التنظيم أو عدم أدائها لأدوارها كما هو مطلوب منها هيكلية، وهذا بدوره يؤثر على وظيفة النسق أو أنساق البناء، أو يحدث توتر شخصي ناجم عن العيش ضمن نسق تنظيمي يصعب التحكم فيه بشكل تام. كما يشير أيضا إلى معاناة الأفراد في تحقيق ذواتهم داخل التنظيم الاجتماعي.

كما تعدّ ظاهرة التغيير الاجتماعي من الظواهر المقترنة بالتطور حيث يعني التحول والتعديل في العلاقات الاجتماعية وفي البناء الاجتماعي بدون تحديد اتجاه هذا التحول.

"وهو عملية تطويرية أو تغيير مستمر يتجه من التجانس أو التماثل في التركيب والوظائف إلى اللاتجانس وهذا يظهر بصورة واضحة عند الانتقال من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة ومعقدة (18) ، أما التطور الاجتماعي فيعني التحول أو التعديل في العلاقات الاجتماعية في اتجاه معين ويقترن بالاطراد في تحقيق الأعضاء أو الوحدات داخل النسق الاجتماعي" والتطور يقوم على أساس العلاقة بين عامل الزمن ونشأة الأشياء وتتنوع واختلافها وهذا يعني أن الأكثر تطور نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه (19).

كما ارتبط التغيير الاجتماعي بعد الثورة بالثقافة ولذلك يوجد خلط بين التغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي ، ولا تميز بعض النظريات بين المفهومين وربما يرجع ذلك إلى الارتباط بين مفهومي (الثقافة والمجتمع) بوصفها من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية .

وعلى الرغم من ذلك "لا يوجد فرق بينهما إذ يشير (التغيير الاجتماعي) إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي والاتصالات الشخصية في حين أن التغيير الثقافي يشير إلى التغيرات في الأنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير (20)، ويحدث التغيير الاجتماعي في (التنظيم الاجتماعي) أي في بناء المجتمع ووظائفه وهنا يصير التغيير الاجتماعي جزءا من التغيير الثقافي التي تحدث في أي فرع من الثقافة كالفن والعلم وعلى أن يكون التغيير الاجتماعي من نتاج التغيير الثقافي (21).

ولذلك تعتبر ظاهرة التغيير الاجتماعي من الظواهر الملازمة للمجتمع الإنساني، فالمجتمع دائم التبدل والتغيير ولكن يختلف من مجتمع لآخر، فالتغيير يعبر عن العملية الجوهرية التي تنتج للمجتمع البقاء والاستمرار في الوجود، لقد أصبح واضحا أنّ التغيير الاجتماعي عملية تتوقّف على تفاعل عوامل عديدة ، مثل التكنولوجيا والصناعة والاقتصادي والديني وحتى السياسي. وليس لعامل واحد أفضلية على العوامل الأخرى في حدّ ذاته. وإن كان يذهب بعض العلماء إلى أنّ التكنولوجيا هي الأساس لكل التغيرات في العلاقات الاجتماعية في هذا العصر (22).

ولذلك أدت الثورة إلى التغيير الاجتماعي في فئة الشباب نتيجة للتغيير الذي حصل على مستوى المواقف والعلاقات الاجتماعية حيث يعتبر الشباب شبكة معقدة من العلاقات المنمّطة التي يشارك فيها الأعضاء بدرجات مختلفة ، وهذه العلاقات تتغير ويتغير تبعاً لها السلوك في نفس الوقت، ومن ثم يواجه أعضاء المجتمع مواقف جديدة عليهم أن يستجيبوا لها فهذه المواقف تعكس عوامل جديدة كمقدمة لأساليب جديدة في الأفكار والقيم الاجتماعية.

فالتغيير إذن "يشير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين تطرأ عليها التغيير أو الاختلاف خلال فترة محدّدة من الزمن (23)

هذه التغيرات أثرت في المقام الأول على المعيش اليومي للفواعل الاجتماعية وسببت تصدّع في بعض أنواع العلاقات بعد الثورة، وغيّرت البعض منها وكانت سببا في ظهور أنواع جديدة من العلاقات التي لم تظهر صدفة وإنما نتيجة عدة تغيرات في النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمع التونسي، هذا البناء الذي تعرّض إلى عدّة تغيرات وساهم بدوره في ظهور عدّة سلوكيات جديدة داخل المجتمع.

وساهم الشباب التونسي الذي لم يملك البعد الأيديولوجي ولكن القوى السياسية اتحدت من أجل التغيير الاجتماعي فكثيرا إستنادوا خلال السنتين الماضيتين من أن هذه الانتفاضة مشروعة من مفهومها الإيديولوجي. فالأدلجة تبقى مفهوما نسبيا بالنظر إلى القوى السياسيّة الواصلة إلى السلطة بدعوى التحولات (الديمقراطية)، فالشباب التونسي الذي شارك في هذه الانتفاضة المحيطة بالعاصمة كان لا يمتلك البعد الإيديولوجي ولا الرؤية الواضحة ولم يشغل الظرف السياسي المتأتم، فكان لا يمتلك المبادرة(24) ولذلك تغيرت الأفكار لدى الشباب بعد الثورة وأدى إلى تعدد السلوكيات التي تعبر كثيرا على الانتفاضة وسياسة الاعتصامات، فالشباب أصبح متمسكا بحقوقه ويدافع عليها بوسائل مخالفة "فتبدو ظاهرة اللامبالاة لدى الشباب بالخصوص ظاهرة اجتماعية معقدة ولأنها كذلك فالتناول عليها لا يخلو من مجازفة تتطلب يقظة وحذرا علميين إذ أنك ، في دراستها، عالق بمعنى لا يخرج المبحوث بل يختزنه، بما يعني ذلك من صعوبة التعامل السوسيولوجي مع الصمت(25)، فساهمت التحركات الاحتجاجية في الخروج من الصمت وفي البحث عن سبل وطرق للتعبير و رفض الموجود رغم أن السلطة في الوطن العربي ليست فقط في الإخضاع الجسدي واحتكار وسائل العنف كما يقول الألماني (ماكس فيبر) بل تكمن أيضا في ممارسة القهر الإيدلوجي وإجبار المواطن على القبول الإيديولوجيا السلطوية(26)،ومن هذا المنطلق ظهر التغيير الثقافي الشامل الذي لا يحدث إلا بتغيير النظام القائم وإنهاء جميع مؤسساته ومراكزه التي كان من خلالها يؤثر في فرض أحكام أو حركية تسيطر على أسلوب العمل، وكذلك بوضع قوانين وخطط ومشاريع ثقافية قادرة على التكيف والتناغم مع المجتمعات تراعي حاجياتهم الفعلية لتصبح ثورة ثقافية نستطيع من خلالها تغيير المفاهيم السابقة ووضع مفاهيم جديدة قادرة على نهج ممارسة مستحدثة ضمن التقدم الحضاري وتغيير مراكز القوى الحيوية التقليدية بمراكز حضارية تطبق النظم الديمقراطية في إطار توزيع عادل للوظائف ليصبح كل فرد إنسانا منتجا متعايشا مع المفاهيم المتطورة، كما يشمل التغيير حسب العلامة مالفينوسكي أيضا الأدوات التي يستعملها الإنسان في حياته اليومية حيث تشكلت ابتكارات تقنية مستحدثة وضعت كبديل لحاجيات الإنسان، وكذلك النظم التي تقرها العائلة الواحدة في المجتمع الذي تنتمي إليه من معتقدات وخرافات بالية أو طقوس لاهوتية وجب التصدي لها من خلال التوعية الاجتماعية والتربوية لترسيخ المفاهيم الحضارية في عقولهم.

كما تأثر الشباب التونسي بالتغيير الحاصل بعد الثورة و ظهرت الدعوة الملحة إلى الرقي الفكري والاجتماعي الذي أبرزه سمير أمين باعتبار أنه لا يجوز الحديث عن ثورة في كل من تونس ومصر ما لم تتحقق في هذين البلدين ثلاثة أشياء أساسية :-عدالة اجتماعية ولن يتحقق ذلك إلا بانتهاج سياسة اقتصادية مختلفة في الأصل عما كان سائدا قبل حدث الثورة

-ديمقراطية حقيقية للمجتمع وهذه أكثر من مجرد انتخابات وإنما ديمقراطية للعلاقات الاجتماعية والعائلية والعمل ، - تحقيق استقلالية للوطن والقرار الوطني في المنظومة العالمية(27) .

ولذلك تعددت المتغيرات الاجتماعية التي عرفها الشباب التونسي بعد الثورة نتيجة للعلاقة الوثيقة مع ما حدث في البلاد من تحولات داخلية بتغيير النظام الحاكم وتغيرات متأثرة بالعوامل الخارجية كالعولمة والثورات العالمية مثل الثورة الفرنسية سنة 1789 والثورة البلشفية سنة 1917.

3- الملامح الديمغرافية للشباب التونسي بعد الثورة

تعاني بعض الدول العربية والأوروبية من الاختلال الديمغرافي والذي جعله مؤشرا هاما في تحديد التنمية السكانية التي يتبعها أي مجتمع ،خاصة وأن هذا المؤشر في علاقة وطيدة مع بقية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن زيادة عدد السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من دول العالم النامي وخاصة منها

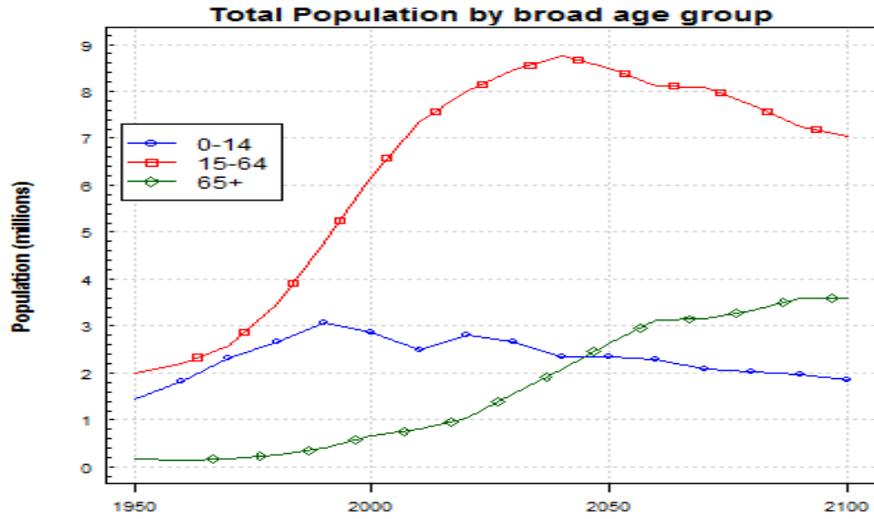
العربي جعل الاهتمام بالمسألة السكانية يتزايد يوم لا سيما أن قضايا السّكان والتنمية في هذه الدول والعوامل المؤثرة بها(28)، ولذلك أخذت النتائج الناجمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا حيزًا كبير من جهود المفكرين وعلماء الاقتصاد والاجتماع في العالم الذين اعتبروا أن المسألة السكانية في الدول ذات النمو السكاني المرتفع يختلفون فيما بينهم حول النتائج التي قد تنجم عن التزايد السكاني السريع وأثر هذه الزيادة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشعوب تلك الدول.

كما أن اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية بين الدول تؤدي إلى اختلاف أهداف السياسة السكانية في كل بلد تبعاً لاختلاف هذه الظروف. فكلّ دولة تحاول أن تتبع سياسة اقتصادية اجتماعية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة تتيح للمجتمع استثمار موارده الاقتصادية ومن ثم زيادة الإنتاج بوتائر مرتفعة يسمح بتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع من السلع المادية والخدمات، وعندما يتمكن المجتمع من تحقيق هذه التنمية فإنّ معدل النّمو السكاني سوف ينخفض ألياً لأنّ المسألة السكانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية(29). لذلك من المهم أن يتم استقراء الوضع الديمغرافي بعد الثورة ومحاولة فهم مؤشراتته في الحاضر والمستقبل ومدى تأثيره على الوضع العام للمجتمع، وتعتبر تونس من المجتمعات العربية التي اتبعت سياسة سكانية تعمل على تحديد النّسل، وقد انتهجت هذه السياسة منذ السّتينات أي منذ الاستقلال تقريباً. إذ رأت الدولة التونسية إثر الاستقلال أنّ تونس من البلدان التي تفتقد الموارد الطبيعية والتي لها انفجارا ديمغرافيا هاما لذلك فإن الاهتمام بالجانب السكاني من الأمور الإستراتيجية التي وجب الاعتناء بها، رغم أنّ هذه السياسة لم يظهر أكلها في الحين ولكنها أثرت كثيراً في الهرم السكاني لتونس في الحاضر وكذلك في المستقبل وهذا ما تشير إليه عديد الدراسات السكانية المحلية والعالمية أيضاً(30).

لقد أثرت السياسة السكانية التي اتبعتها تونس في جميع الشرائح الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع، خاصة وأنّ هذه السياسة أصبحت ثقافة اجتماعية متبناة من جميع أفراد المجتمع وذلك بحكم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت وأثرت بشكل واضح في المشهد الديمغرافي التونسي. لذلك فإنّ التّحديد الإحصائي لمرحلة الشّباب بعد الثورة ستمكننا من استقراء المشهد الديمغرافي العام الذي يتعايش معه هؤلاء الشّباب، والمجتمع التونسي إحدى هذه المجتمعات التي يحتلّ الشّباب نسبة هامة من المجموعة الاجتماعية من الهرم السكانية التي تقلصت من سنة إلى أخرى نتيجة إلى صعوبة بناء أسرة المرتبطة خاصة بالوضع المالي والاجتماعي كما ساهمت سياسة تحديد النّسل في نسبة الشّباب الذي يعيش قلقاً في المجتمع المعاصر وخاصة بارتفاع نسبة العزبة عند الشّباب التونسي. فالطّرفة الديمغرافية التي عرفها المجتمع وضعت أمامه إشكالات اجتماعية وجب تناوله بكلّ جدية والبحث فيه وفي تحدياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي وقعه داخل المجتمع وفي علاقته بكل ما يحدث من تغيرات وانتفاضات داخل البنى والقيم وعلاقة ذلك بالانفتاح الثقافي وعلاقة ذلك بالدولة وبجميع مؤسساتها وعلاقة هذه المجموعة بمجموع القيم والمبادئ التي تؤسس للمجتمع له جذوره وتاريخه وانتماؤه التي تأثرت بجملة التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي أصابته(31). ورغم أن تونس شهدت مبكراً التّحولات الديمغرافية في جانبها المتعلق بالوفيات، ثم بداية السّتينات في جانبها المتعلق بولادات، فإنّ البنى الديمغرافية مازالت لحدّ الآن بنى شابة. هذا من شأنه أن يفرز إشكالات اقتصادية واجتماعية في علاقة بطبيعة هذه الفئة العمرية(32).

إنّ المتمعّن في التّركيبة السكانية للمجتمع التونسي سيلاحظ أنّ هذه الأخيرة تتميز بتركيبة عمرية منحولة نتيجة تحولات ديمغرافية شهدتها المجتمع بدءاً من السياسة الإنجابية التي مارستها الدولة منذ السّتينات إلى بناء ثقافة الحد من النّسل إضافة إلى ارتفاع نسبة العزوبة.

الشباب يمثلون ثلث السكان وإن كانت بعض المناطق قد شهدت تراجعاً لهذه الشريحة فإنّ مناطق أخرى تفوق فيها نسبة الشباب المعدل الوطني لكل الهجرة الداخلية غرباً وجنوباً في اتجاه شرق البلاد وشمالها تساهم في إرساء شكل من التوازن (33)، وهذا ما أثر بشكل كبير في حاضر ومستقبل التركيبة السكانية بعد الثورة التي تميزت بارتفاع نسبة الشباب في المدن الكبرى وتقلصه في بقية الولايات مثل سليانة نتيجة للهجرة الداخلية نحو العاصمة والمناطق الساحلية. لقد عرفت التركيبة العمرية في تونس تحولات كانت موجهة من طرف السياسة الحكومية بعد الاستقلال والتي تدخلت بشكل مباشر في أغلب بناء دولة وطنية قوية لذلك وجب التدخل لفائدتها لضمان استقرار البلاد وذلك بإتباع سياسة تحديد النسل. ولا يمكن أن ننكر أنّ هذا السلوك أصبح عفويًا يتبنّاه عدد لا بأس به من أفراد المجتمع التونسي وأثر في التركيبة السكانية بشكل واضح في الحاضر أو المستقبل (34) وهذا ما يظهر من خلال الرسم البياني التالي (35): رسم بياني عدد 1: تقسيم سكان البلاد التونسية حسب الفئة العمرية من سنة 1950 إلى 2010.



نلاحظ أنّ الفئة العمرية من 0 إلى 14 سنة عرفت ارتفاعاً بعد الخمسينيات نتيجة إلى استقرار الوضع الأمني بالاستقلال وتحسن مستوى العيش عند الولادة والتي لاحظناها أيضاً في الفئة العمرية عند الشباب من بداية مرحلة الشباب 15 إلى حدود 64 سنة أكثر من 83% سنة 2010 وبذلك فإنّ التركيبة السكانية كما يظهر في الرسم البياني تركيبة شابة، فليس من المنطق إذن أن نتجاوز هذه الفئة وأن نبحث فيها بوصفها تركيبة سكانية أثرت في الملامح الديمغرافية العامة للمجتمع السكاني وأيضاً بوصفها فئة اجتماعية تحتل مكانة متميزة في السياق العام لجميع المؤسسات والتركيبات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الديمغرافية المستقبلية. فالحراك الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع التونسي خلق لنا تركيبة سكانية خاصة ومختلفة رأينا من المهم إبرازها في هذا البحث لأنها تمثل قوى ضغط على مؤسسات المجتمع ككل وهذا ما سنحاول تفسيره إحصائياً باعتماد بعض الدراسات الإحصائية التي أقيمت في تونس من خلال هذا الرسم البياني الذي يبرز أنّ التركيبة السكانية بدأت في التحول وستسجل تغييراً كاملاً لملامحها خلال العشرية القادمة إذ ستسجل الفئة العمرية 0-14 سنوات انخفاضاً يصل من سنة 2000 إلى 2050 بنسبة 7,2% وستشهد الفئة العمرية من 15-64 ارتفاعاً يصل نسبة 84% سنة 2050 من مجموع عدد السكان الجملي لكن ما يلاحظ أنّ المجتمع التونسي سيصل إلى المجتمعات الهرمة وذلك لتجاوز نسبة الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 65 بنسبة 2% الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 لتصل الفئة العمرية أكثر من 65 سنة إلى 20,4% سنة 2050.

كلّ هذه التحوّلات تظهر مدى تأثر هذه الفئات العمرية على التركيبة السكانية في المجتمع وكذلك علاقتها المباشرة بالتحوّلات الثقافية والاجتماعية المصاحبة. وبالتالي فإنّ فهم مرحلة الشّباب والإحاطة بأبعادها ومستوياتها المختلفة يتطلب مقارنة متعدّدة الأبعاد تتناسب مع الطّابع المتداخل لحياة الشّباب وسلوكهم وهو ما يشكّل شخصيتهم الإنسانية كأفراد وأعضاء داخل الجماعة الاجتماعية .

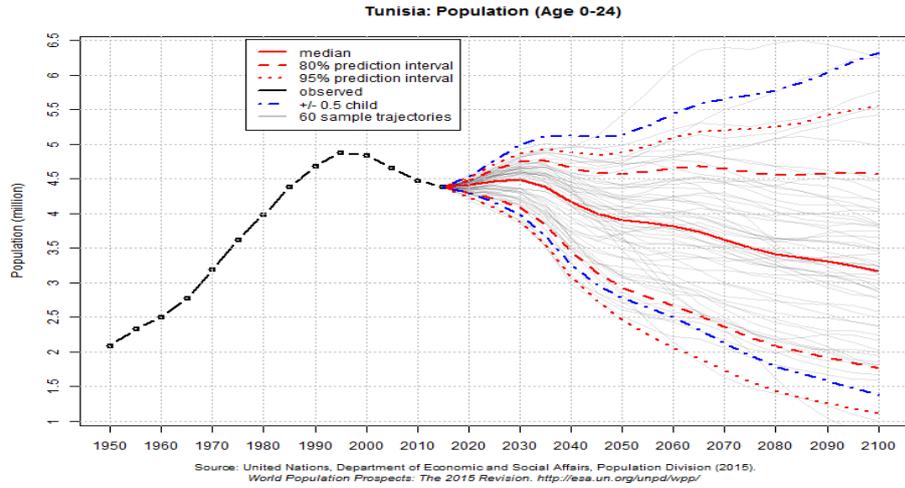
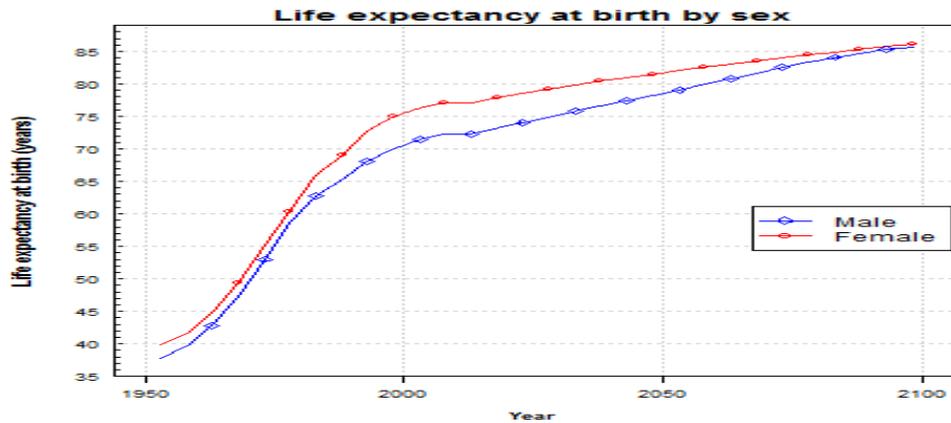
ولقد تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بهذه المسألة وانتشر الوعي بأهمية دراستها بالنظر لأهميتها الواضحة خاصة فيما يتعلّق بالمجالات الحياتية الهامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية إذ ينتج عن هذا التّحول النّوعي تغيرات كثيرة ومتعددة المستويات تطل الوضع الحالي والتّوقعات المستقبلية بالنسبة إلى مختلف الفئات السكانية والاجتماعية وخصوصا بالنسبة إلى شباب المراهقين ويتجلى ذلك في ظواهر جديدة في أوساط هؤلاء ، سواء من حيث الحجم أو الانتشار أو من حيث النّوع والتي يمكن رصده بشكل خاص(36)، وبالتالي فإنّ التحوّلات التي تطرأ على التركيبة السكانية في علاقة مباشرة ببعضها البعض، وحتّى في علاقة بكل ما يدور في العالم من تغيرات التي يمكن أن تخترق هذه الحدود الوطنية مما يسهم في خلق سلوكيات ومفاهيم في أوساط الشّباب "فيجدون أنفسهم في وضعية يفاوضون فيها منفردين من أجل مستقبلهم في ظروف لا تتوفر فيها ضمانات للارتقاء الاجتماعي(37) .

تعدّ شريحة الشّباب من أهمّ رائج المجتمع إضافة إلى كونها أكبر شريحة سكانية، فهي أيضا تعتبر مخزون المجتمع الحقيقي الذي يبني عليه مستقبله إذ تتّصف بقابليتها للتّغير والمرونة.

لذا من المهم أن تتعدّد الاتجاهات المتعاملة مع الشريحة من خلال قنوات عديدة منها التّعليم والأسرة والإعلام لأنّ التّعريض لقضايا الشّباب يتطلّب التعامل مع محور الأسرة والثّقافة والعمل والمواطنة وغيرها من المحاور التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في بناءات المجتمع وفي أفرادهم بمختلف فئاتهم(38).

إنّ البحث في قضايا وإشكاليات الشّباب ، يخول لنا الدّخول فعليا في بحث جوهر بنية المجتمع لأن بنية المجتمع تتمحور في سياق تطورها الاجتماعي وتنميتها الاقتصادية، على فكر وإبداع وجهد ومشاركة فئات الشّباب التي تشكّل إحدى الفئات ذات خصوصية في مجتمعنا، وبالتالي فإنّ الأزمات والإشكاليات التي يعاني منها الشّباب عموما تشكّل أحد المستويات الأساسية المترابطة في سياق الأزمة الاجتماعية العامة وأخطره (39) في ضلّ مناخ تتعدّد فيه المصاعب والمشاكل الاجتماعية .وقد أدّى هذا المناخ إلى زعزعة منطوق الحقوق المضمونة على صعيد كل الفئات الاجتماعية وكلّ الأجيال(40).

يواجه المجتمع التّونسي تركيبة عمرية متحوّلة تؤثر في بنية المجتمع ككل وتساعد على ظهور تحوّلات اجتماعية وحراك اجتماعي لم يتمكّن المجتمع أن يواكبه في جميع المجالات تقريبا حتّى يشبع الحاجات الاجتماعية والثقافية والسياسية للفاعلين داخل المنظومة الاجتماعية، تحوّلات عميقة تؤثر في الهرم السكاني للذكور والإناث في الحاضر والمستقبل .وهذا ما تظهره الرّسومات البيانية التّالي: رسم بياني : رقم 2⁽⁴¹⁾ التركيبة العمرية للمجتمع

الرسم البياني رقم 3⁽⁴²⁾ التغير الديمغرافي على مستوى الجنس

نلاحظ من خلال هاذين الرسمين ما سينتج من تحولات في التركيبة العمرية للسكان في تونس خلال 40 سنة أن الفئة العمرية 0-24 تقلص ففي سنة 2010 بلغت نسبة 40,5% لتصل إلى 38,9% سنة 2050 أي تقلصت بنسبة 1,6% كما لاحظنا التغير على مستوى الجنس فكانت نسبة الإناث سنة 2000 بنسبة 76% مقابل ذلك نجد أن نسبة الذكور 72% لكن الملفت الانتباه أن نسبة الإناث ارتفعت لتصل 84% سنة 2050 أي زادت 16% من سنة 2000 إلى حدود سنة 2050 ليصل الفارق بين الإناث والذكور 6% باعتبار أن بلغت نسبة الذكور 78% سنة 2050.

تواجه تونس تحديات في المسألة السكانية وهي بذلك تقترب من البلدان الصناعية في هذه المسألة بالذات لأنها تعيش تحولا ديمغرافيا يعود بالأساس إلى السياسة السكانية التي اتبعتها منذ الستينات والتي لا تتمثل في سياسة الحد من الإنجاب فحسب، وإنما نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع أيضا، فالبرامج الصحية استهدفت بشكل خاص تخفيض معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأمهات والأطفال، وبرامج تنظيم الأسرة في الانتقال من المراحل الأولى من التحول الديمغرافي إلى مرحلة متقدمة منه، ولقد ساعدت البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بقسط كبير في هذا التحول، إضافة إلى التغير الذي نتج عن هذه البرامج على الخصائص السكانية وخاصة تعليم المرأة، "ولعل دخول تونس في المراحل المتقدمة من التحول الديمغرافي، أسرع في تحول

العديد من القيم وخاصة تلك المتعلقة بالسلوك الإيجابي، كما لعبت القوانين دورا أساسيا في تحوّل هذه القيم وخاصة المتعلقة بالأسرة وقوانين الأحوال الشخصية وقوانين إلزامية التعليم والضمان الاجتماعي(43).

كما نلاحظ ارتفاع نسبة الإناث الذي سيولد كثرة العنوسة ولكن رغم هذا إلا أن نسبة الأطفال في انخفاض نتيجة لعديد من العوامل أهمها تأخر الزواج نتيجة بارتباط التحول الديمغرافي بالتحوّلات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية فالمعروف أن التغيرات الكمية تقضي إلى تحولات كيفية، وذلك بانخفاض معدلات الوفيات والخصوبة، ومن ثم انخفاض معدّل النمو السكاني وتباطؤه ليصل بالسكان إلى مرحلة كيفية هي التحول الديمغرافي الذي يمنح المجتمع فرصة سكانية تسمى "النافذة السكانية"(44).

لقد تقدّمت تونس عالميا من حيث انخفاض معدّل الخصوبة حيث انخفض معدّل الزيادة الطبيعية تدريجيا ليصل إلى حدود 1 % خلال الفترة 2020-2025 وهي حالة الاستقرار التام للوضع الديمغرافي. ومن نتائجها أنه ساهم في تغير التركيبة العمرية للسكان مثلما أظهرته الرسومات البيانية سابقا حيث ترتفع نسبة السكان في المرحلة العمرية 15-64 إلى حدود 2040 التي ستعرف تراجعاً ثم تأخذ في الانخفاض التدريجي لتصل إلى ما أقل من 85% في حدود سنة 2040 بينما تنخفض نسبة الأطفال دون 15 عاما(45) .

تميّزت تونس عن مختلف البلدان العربية التي تتشابه معها تقريبا من حيث المناخ الجغرافي والسكاني خاصة في بداية الستينيات فإنها شهدت تغيرات اجتماعية ديمغرافية جعلت مختلف البنى تتسم بشكل متزامن بخصائص انتقالية ليس على المستوى الديمغرافي فحسب وإنما على جميع المستويات الأخرى ، فالطفرة الديمغرافية في شريحة الشباب لها عديد التأثيرات في مستوى الهرم السكاني وأيضاً على مستوى العلاقة بين هذه الشريحة وبين مؤسسات المجتمع. لطالما كانت العلاقة في هذا المستوى متميزة ومغايرة لأن شريحة الشباب هي شريحة متميزة وفي اعتقادنا فإن نظرتها إلى المستقبل والمجتمع ستكون مختلفة وخاصة عن بقية الفاعلين الاجتماعيين، لذلك أردنا أن نبحث في علاقة هؤلاء بمختلف المسائل الاجتماعية الهامة والتي ستؤثر في بناء الدولة المستقبلية.

خاتمة:

تمثل الثورة والثقافة والعولمة من أهم المفاهيم التي طرحت في المجتمع التونسي من خلال المساهمة الفعالة في التغيير الاجتماعي والديمغرافي المتمثل في التركيبة العمرية المتحوّلة التي تؤثر في بنية المجتمع ككل وتساعد على ظهور تحولات اجتماعية وحراك اجتماعي، وهو ما أنجر عنه ظهور مفاهيم تناهض الإمبريالية وتسعى إلى الاعتناء بالفئات المحرومة، ولكن هذا لا يخفي علينا مدى سيطرة الدول الغربية على المشهد الاقتصادي والسياسي التونسي.

الهوامش

- 1- محمّد الهادي الشريف، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس ، تعريب محمّد الشاوش ومحمّد عجّينة ، طبعة 3 دار سراس للنشر ، تونس ، 1994 ، ص 70 – 71 .
- 2- محمّد الهادي الشريف ، نفس المرجع ص 80.
- 3- منير شفيق، الدولة والثورة ردّ على ماركس ، انجلز ، لينين ومقربات مع الرؤية الإسلامية، المركب الثقافي الغربي، الدار البيضاء المغرب ، 2001، ص81-82.
- 4- ادوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، 1998، ص245.
- 5- Ngugi(James), the River Between, London, Heinemann, 1965, p.1.
- 6- طاهر لبيب، سوسولوجيا الثقافة، ط5، دار محمد على الحامي للنشر ، صفاقس تونس، 1988.
- 7- أنطونيو غرامشي ، قضايا المادية التاريخية، ترجمة فواز طرابلسي ، دار الطليعة ، بيروت، 1971، ص131.

- ⁸ - أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، ترجمة فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، 1971، ص 12 - 13 .
- ⁹ - المرجع نفسه، ص74.
- ¹⁰ - جون توملينسون، العولمة الثقافية تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد ص9: http://www.marefa.org/images/1/16/AM_354.pdf
- ¹¹ - جون توملينسون، نفس المرجع، ص.10
- ¹² - سالم الأبيض، تونس: الثورة في زمن الهيمنة، منشورات مؤسسة الحصاد، تونس، 2013، ص323.
- ¹³ - أحمد ثابت، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- ¹⁴ - Ben hammouda(Hakim), Economique politique d'une révolution, Tunis, de Boeck, 2012, p .162.
- ¹⁵ - Dot- pouillard(Nicolas), Tunisie: la révolution et ses passés, France, l'Harmattan, 2013, p .104.
- ¹⁶ - مؤلف جماعي، الكتابة الأخرى: كتب الثورة 2 الإشارات التونسية، الإصدار الثاني، العدد الثالث، القاهرة، 2012.
- ¹⁷ - إبراهيم مذكور ونخبة من الباحثين، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص165.
- ¹⁸ - عادل عبد الحسين شكره، نظرية هوبهارس في التنمية الاجتماعية، مطبعة دار السلام، 1985، ص73-72.
- ¹⁹ - عادل عبد الحسين شكره، نفس المرجع، ص73.
- ²⁰ - خيرى محمد إسماعيل، الأنثروبولوجيا العامة، منشأة المعارف، 1971، ص98.
- ²¹ - محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، ط2، دار غريب، 1982، ص13.
- ²² - محمد فؤاد حجازي، التغيير الاجتماعي، القاهرة، 1978، ص213.
- ²³ - محمد فاروق، علم الاجتماع العام، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1993، ص20.
- ²⁴ - Dot- pouillard(Nicolas), Tunisie: la révolution et ses passés, France, l'Harmattan, 2013, pp.112-113.
- ²⁵ - محسن بو عزيزي، التغييرات الاحتجاجية والمجال الاجتماعي، الدار العربية للكتاب، ص145.
- ²⁶ - منصف وناس، الخطاب العربي الحدود والتناقضات، الدار التونسية للنشر، 1992، ص110.
- ²⁷ - فتحى لبيسر، معجم الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010-23 أكتوبر 2011، دار محمد على للنشر، ص16.
- ²⁸ - قاتن مباركي، تونس منظورا إليها من قبل شبابها التّصورات و الانتظارات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، 2013، ص108.
- ²⁹ - قاتن مباركي، نفس المرجع، ص108.
- ³⁰ - قاتن مباركي، نفس المرجع، ص109.
- ³¹ - مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، عالم المعرفة، الكويت، 1985، ص293.
- ³² - حسان قصار، التغييرات الديمغرافية الاجتماعية: تحليل ديمغرافي. اجتماعي للشباب في تونس، وقائع ندوة الشباب والثقافة، بيت الحكمة، تونس، ص105.
- ³³ - حسان قصار، نفس لمرجع، ص106.
- ³⁴ - قاتن مباركي، تونس منظورا إليها من قبل شبابها التّصورات و الانتظارات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، 2013، ص110.
- ³⁵ -source :Population Division of the Departement of Economic and social Affairs of the United Nations Secretariat , World Population Prospects:the 2006 Revision and World Urbanization Prospects :the 2005 Revision,htt://esa.un.org/unpp.
- ³⁶ - مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، الفتاة العربية: الواقع والأخلاق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص45.
- ³⁷ -George(C.), Le nouveau désordre économique mondial, aux racines des échecs du développement, Paris, La Découverte, 1993, p .23.
- ³⁸ - قاتن مباركي، تونس منظورا إليها من قبل شبابها التّصورات و الانتظارات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، 2013، ص13.
- ³⁹ -Bjoit(G.), Digneffe(F.), Jaspard(J.M), jeunesse et société:la socialisation des jeunes dans un monde en mutation ,Bruxelles, Editions De Boeck Université, 2000, p .20.
- ⁴⁰ - علي الشعباني، الشباب وثقافة الشباب بين الثابت والمتغير، مرجع سابق، ص149.
- ⁴¹ -source :Population Division of the Departement of Economic and social Affairs of the United Nations Secretariat , World Population Prospects:the 2006 Revision and World Urbanization Prospects :the 2005 Revision,htt://esa.Un.org/unpp
- ⁴² -source: Population Division of the Departement of Economic and social Affairs of the United Nations Secretariat, World Population Prospects: the 2006 Revision and World Urbanization Prospects: the 2005 Revision,htt://esa.un.org/unpp
- ⁴³ - قاتن مباركي، نفس المرجع، ص116.
- ⁴⁴ - عباس الفضلي السعدي، أساسيات الجغرافيا السكانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص23.
- ⁴⁵ -source : Population Division of the Departement of Economic and social Affairs of the United Nations Secretariat, World Population Prospects:the 2006 Revision and World Urbanization Prospects : the 2005 Revision,htt://esa.un.org/unpp.